# التنمية فى مصر وتحديات التغيرات العالمية الراهنة

## لقاءات الثلاثاء – سيمينار معهد التخطيط القومى

## للعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩

عرض: مصطفى احمد مصطفى(٥)

### المقدمة

سيمينار الثلاثاء بمعهد التخطيط القومى أحد أهم الأنشطة الأساسية لمعهد التخطيط القومي التي استقرت على مدى سنوات طويلة مضت باعتباره منبراً علمياً تتسع فيه مساحة النقاش والحوار العلمي الرصين حول قضايا التنمية وهموم الوطن. من هنا يعتبر هذا المنتدى ملتقى نخب المثقفين ورجال الفكر وطلاب البحث العلمي، كما يشارك متخذو وصناع القرار في المناقشات والحوارات بغرض تدارس القضايا وتبادل الآراء، وبهذا فإنه يمثل منارة شامخة تضيء الطريق وتمنح الفرصة الحرة لكافة مفردات وعناصر المجتمع ليطل على كافة الاجتهادات والرؤى لأجيال وأطياف فكرية تبرز قيمة التراكم المعرفي والذهني للكوادر المهنية كثيفة التأهيل التي يتمتع بها المعهد عبر تاريخه والمشاركة بحيويتها الدائمة في هذا الحوار مع المستقبل.

وموسم سيمينار الثلاثاء بمعهد التخطيط القومى للعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إضافة إلى تراكم مواسم سنوات طويلة ماضية، يضيف رصيداً من الأفكار والرؤى، تشكل التوجه الاستراتيجي للتنمية، لاستشراف يلح علينا لسيناريوهات مستقبلات بديلة تؤمن بالمعالجات متعددة المنطلقات دوليا وإقليميا ومحليا فى أطر علمية متعددة النظم اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا ومؤسسيا ومعلوماتيا وتقنيا وبيئيا لبلورة إدراك عميق لتأمين مسارات ومسيرة التنمية على أرض الوطن .

ويتم ذلك فى مستوى واسع من إدراك التناول فى مستويات الصياغة الإستراتيجية وتحديد الأولويات وحزم السياسات ودور وكفاءة آداء المؤسسات والتزام تلك الأدوار فى إطار دور الدولة ومجتمع ودوائر الأعمال ومفردات وعناصر المجتمع المدنى. والرؤية الأوسع لا يغيب عنها مجمـــــل

(٥) أ.د. مصطفى أحمد مصطفى – (استاذ متفرغ) مستشار بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية – (منسق سيمينار معهد التخطيط القومى٢٠٠٨/٢٠٠٩)

التحديات الكثيفة والمتسارعة الإيقاع المؤثـــرة لا محالة مهما كانت درجـة حدتها على نحو مباشر أو غير مباشر المتساقطة من المستويات الكونية والعالمية والدولية والإقليمية علينا وقدرة التعامل معها الآن ومستقبلا .فى هذا السياق وتعميقا لهذا الإدراك حوارا مع المستقبل كان دور الانعقاد المتجدد لسيمينار الثلاثاء لموسم العام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ تحت المظلة العامة :

**" التنمية فى مصر وتحديات التغيرات العالمية الراهنة "**

ومعهد التخطيط القومى الذي مر على إنشائه قرابة خمسة عقود سيبلغ عمراً من النضج مفعم بالحيوية والنشاط والتجدد الدائم لنحتفل به معاً بالحوار المعمق لإدراك البانوراما العالمية الراهنة إقتراباً من محاولة جادة لتحديد إحداثيات وموقع مسار ومسيرة التنمية في مصر والمشاهد المحتملة عبر الطروحات الفكرية والنقاش والحوار العلمي المأمول، ومن هنا تبرز أذرع قوية عصية تمثل التحديات القائمة التي ستحكم صياغات التغيرات القادمة على كافة الأصعدة كما ذكر.

إن حلقات السيمينار لدور الانعقاد ٢٠٠٨/٢٠٠٩ تحت المظلة العامة المذكورة تعلق آمالاً عريضة على تلك المحاولات الجادة لتكون أكثر جدوى لتجيب على الأسئلة والتساؤلات التالية :

- ما هو حجم وتأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة لتباطؤ متوقع لنمو الاقتصاد العالمي وامتداد أثرها إلى الدول النامية (ومنها مصر)، وانعكاساتها على الأوضاع الاقتصادية القائمة، واحتمالات التغيرات الاقتصادية القادمة وأثرها على عملية التنمية وخططها المستقبلية ؟
- كيف يتم إدراك حجم التحديات الإستراتيجية والأمنية على المستويات الدولية والاقليمية والوطنية في ظل تشابك معقد بينها جميعاً، ومنطقتنا من الهشاشة الإستراتيجية والأمنية لاحتمالات تغيرات في ثقل تأثير المجالات الحيوية على التغيرات السياسية غير المدرك عمقها ، وتأثيراتها وتداعياتها على المنطقة التي نعيش فيها ومدى تأثرنا بذلك والانعكاس على مسيرة التنمية ؟
- ما هو التأثر والتأثير على مجمل تعقيد العلاقة بين تحديات الثقافة وقنوات ووسائل الإعلام في ظل فضاء غير متحكم فيه، وسماوات مفتوحة، وأنماط استهلاك غير مسبوقة، وسلوكيات وافدة على التغيرات الاجتماعية المؤثرة لا محالة على تماسك النسيج العام السلوكي والأخلاقي والقيمي والتنظيم المجتمعي العام؟ وفي المحصلة النهائية على تقوية مسيرة التنمية وترشيد مساراتها؟
- يستدعي دور المجتمع المدني بكافة مفرداته وعناصره ومشاركته الفاعلة (إن تم تعبئتها على نحو رشيد) دوراً جديداً ومتجدداً وفعالية لدورين أساسيين (بالضرورة ) في آداء دور الدولة ودور مجتمع ودوائر رجال الأعمال على نحو من إعادة إدراك وفهم عميقين للمسئولية المجتمعية، وتوسيع

مساحات الإصلاح والعدالة والمشاركة السليمة ، لتشارك جمعي يتوافق عليه المجتمع في صياغة عقد اجتماعي حقيقي جديد هل تمثل كل هذه التحديات جذوراً قوية لتغيرات أساسية للمشاركة في عملية صنع واتخاذ القرار، وصياغة التشريعات التي تمثل السياج الحقيقي لضمان ديمقراطية مجتمعية في ظل الأوضاع العالمية والاقليمية والوطنية الراهنة ؟

— ما هو حجم الإصلاحات المطلوبة على كافة الأصعدة لمقاربة التناقض بين الشفافية والفساد الإداري والمجتمعي العام، في ظل تغيرات وتحولات عالمية معلوماتية، وانتشار تقنياتها والسباق المحموم على تطبيقاتها ،وحسن ترشيد توظيف إيجابياتها، لخدمة قيم الإصلاح والشفافية والإفصاح .ومن هنا تتبدد غشاوات كثيرة طفت على نحو غث إفساداً وفساداً — كيف يمكن استئصال تلك الشرور التي أخذت تستشري في جسد نحن أحوج إلى أن يبقى سليماً صحيحاً معافاً مبرءاً من هذه الأدران السلوكية والقيمية والإجتماعية لتقوى بنية جسد الوطن في اقتصاده وتنميته ومستقبل الأجيال فيه؟

— يعاني الاقتصاد الحقيقي من هبوط متزايد في دورته الدموية، لا نرجو لها أن تصل إلى خطها الأحمر على حدود سكتة قلبية . إن المنقذ الأصيل هو العلم هو البحث العلمي، هو ما ينعكس من مؤسساته على تأصيل فكر التحدي لإقرار استراتيجي لبرنامج قومي معلن طويل المدى للتنمية التكنولوجية وما ينعكس من ذلك على قطاعي الصناعة والزراعة، بكل فروعهما ، فالقضية ستبقى دائماً هي التراكم هي القيم المضافة الحقيقية المتأتية والناتجة من إنتاج مرتفع الجودة ينافس في الأسواق الخارجية توازياً مع تحقيق الكفاية للتسوق الداخلي إن ذلك يرتبط نهائياً بمدى استجابة هذه التغيرات العلمية الواجبة الملحة للتحديات التكنولوجية الحديثة، وتطبيقاتها المطلوبة على قطاعي الصناعة والزراعة، على العمق والمساحة العريضة على أرض الوطن ، وامتداد ذلك إلى دوائر التعاون الإقليمي والدولي — هل نقبل بهذه التحديات من منظور استراتيجي لتجديد صياغات فكر التنمية ؟

— تؤكد مراكز البحوث الراقية في أنحاء العالم على خطورة التحديات المحتملة القادمة إثر التغيرات والتقلبات المناخية غير المسبوقة والحادة — وما تنذر به نتائج البحوث العلمية والدراسات والتوقعات من آثار مدمره على البيئة بشكل عام، ومواطن الخلل المتزايد في النظام المناخي ، والنظم البيئية للأقاليم والدول، وانعكاس ذلك أثراً على استخدامات وتعبئة الموارد الطبيعية، إن الخطورة هنا نابعة من الإحساس بالتراخي لدى الجهات المعنية أن تأخذ الأمر بمستوى الجدية والحسم المطلوب لوضع تصورات في إطار الرؤية الاستراتيجية الشاملة للتنمية ،في ذراعها المناخي البيئي المواردي على

مستوى الوطن — من سيتعامل مع هذه التحديات، وما هي المؤسسات المسئولة عن ذلك ؟ متى سيتم إعلان صحيح للاهتمام المطلوب والمفروض لوضع تصور وسيناريوهات مستقبلية للمخاطر القادمة ؟ وعند حدوثها أو وقوعها — لا قدر الله — كيف لنا أن تدار هذه الكوارث بمضمون علمي وعلى النحو الذي يقلل من أثر هذه المخاطر على إستدامة عملية التنمية ؟ ما هي التكاليف الاقتصادية الاجتماعية البيئية المواردية إذا لم يتم التحسب لذلك من الآن ؟ كيف يرتبط ذلك جذرياً مع التعامل الدائم لقضايا أزمتي الغذاء والطاقة على المدى القريب والبعيد من أجل الأجيال القادمة ؟

**ومن واقع الأزمة العالمية المالية والاقتصادية الراهنة والتناول بالحوار والنقاش تم إثارة التساؤلات التالية:**

— هل يرهص كل ما حدث وما سيحدث بتدشين مرحلة جديدة لمخاض صعب لنظام عالمى مختلف على كافة الأصعدة : الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاستراتيجية والأمنية ؟ وما هو التكييف الفكري بعيداً عن زوال الرأسمالية وسقوطها وفكر الدورات الاقتصادية ؟

— تشي كافة الجهود استجابة لمرحلة الصدمة في الأزمة سواء في الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبى او مجموعة العشرين أو أل APEC او الحركة المذعورة فى أسواق المال العالمية والتصريحات الرسمية الأمريكية والأوروبية بأننا نرى قمة جبل الجليد فقط — هل القادم أسوأ مما نتوقع ؟

— هل تعتبر اجراءات البنوك المركزية العالمية فى ضخ السيولة في الأسواق، وتخفيض أسعار الفائدة، وضمان الودائع على نطاق موسع ، ساعدت جميعها في فك الجمود التام الذي أصاب سوق الإقراض التجارى وما نسمعه كل لحظة من تداعيات جديدة بتعرض كبرى الشركات والبنوك الى السقوط ؟

— هل يمثل تخصيص حكومات الدول الصناعية مبالغ كبيرة للإنفاق العام لدعم مؤسساتها وإعادة تحريك العجلة الاقتصادية حلاً ناجحاً وحيداً ؟ أم ان هناك حلولاً أخرى إضافية في ظل التشدق إننا نعيش تحت مظلة الاقتصاد الجديد ؟

— هل ما تمر به الأسواق العالمية الآن هو مرحلة تصفية مراكز المستثمرين والصناديق الاستثمارية، مما يشكل مخاطر وفرص فى نفس الوقت يمكن ان تشكل تهديداً يتصاعد بوتيرة المخاوف وعدم الثقة السائدة مما سيطيل أمد الأزمة على نحو لا يقينى لفعالية سياسات وخطوات الدعم والإنعاش الاقتصاديين ؟

– هل الأداء الذي عبر عنه تحرك صندوق النقد الدولى لتأمين السيولة للدول الصاعدة وتحرك البنوك المركزية في العالم لتخفيض سريع للفوائد كى تتجه نحو الصفر ٪ ، تزامناً مع تراجع أسعار المواد الأولية والنفط، وخسائر البورصات العالمية، والاستعمال الكامل للميزانيات – هل يستدعى ذلك إعادة النظر في الوظائف المنوطة بمؤسستى بريتون وودز ، بالإضافة الى مراجعة الاتفاقات متعددة الأطراف فى إطار منظمة التجارة العالمية ؟

– هل تنصاع دول الفوائض النفطية في الخليج للضغط عليها لتلبية المطالب المتزايدة للمساهمة في برامج الدعم على نطاق الاقتصاد العالمى؟ ام ان خيار المحافظة على وتيرة النمو في السوق الخليجية ستنعكس إيجاباً على الاقتصاد العربي في ضوء جدول أعمال القمة الاقتصادية التنموية والاجتماعية ، التى عقدت بدولة الكويت في يناير ٢٠٠٩ وتحت ظل تذبذب الأسعار فى سوق النفط العالمىً ؟ وهل يصعب تصور سيناريو التعامل مع الأزمة في ظل هذا الحصار المزدوج ، وتدفقات التجارة والاستثمار ؟

– إذا كان للأزمة من دروس عميقة ، فهل سنتعامل في الإطار العربي بأحقية جدوى الاستثمار وتوطين تدفقاته داخل الوطن العربي، خاصة بتركيز تلك الاستثمارات على الاقتصاد الحقيقي ؟ وهل تستجيب الحكومات والقطاع الخاص العربي لهذا التوجه علي نحو رشيد ؟

– هل ستدفع مجموعة دول الكتل الاقتصادية الثقيلة الصاعدة ( الصين / الهند / البرازيل / ماليزيا / جنوب أفريقيا ) بالإضافة الى دول الخليج ثمن هذه الأزمة ؟ وما هو دورها المرتقب فى المشاركة في إدارة الاقتصاد العالمي ؟ هل سيخدم النظام الاقتصادي العالمي القادم الدول الصاعدة ؟

– ألا تستدعى الأزمة مع بداياتها مراجعة كافة اتفاقات ومؤسسات التكتلات الاقتصادية الدولية فى الدول المتقدمة وكذلك التجمعات الاقتصادية الهشة في الدول النامية، وتفعيل دور منابر تعانى من تهميش أدوراها في اطار منظومة الأمم المتحدة وخارجها، كانت تعمل لعلاقات أكثر رشدا بين الدول المتقدمة والدول النامية، وإعادة كافة حوارات العلاقات الاقتصادية الدولية، لتكون أكثر عدلاً ورشداً على طريق تشكيل نظام عالمى جديد مختلف أصبح أكثر ضرورة وإلحاحاً أكثر من أى وقت مضي ؟

– ما هى السياسات المطلوب إقرارها وتنفيذها مهما كان التأثر بقصور أدواتها في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة للوصول الى الغايات المنشودة قطاعياً في الاقتصاد الوطني وسيادة حالة اللايقين فى المستقبل المنظور ؟

**استكمالا للتساؤلات التى تطرقت إليها حلقات السيمينار كانت هناك إضافات لمجموعة أخرى من التساؤلات نركزها فى التالى :**

- كيف ستؤثر الأزمة على دور مصر (اقتصاديا) فى دوائر (المجموعة العربية بطبيعة الحال) — دول المؤتمر الإسلامى — مجموعة الـ ١٥ — مجموعة دول الكوميسا — دول حركة عدم الانحياز — وما هو مطروح حاليا : الاتحاد من أجل المتوسط ، وخاصة فيما يتعلق بتدفقات التجارة ، الاستثمار ، والعمالة ، والتكنولوجيا ، والمعلومات ، والطاقة ؟ هل آن الآوان لإعادة تقييم صيغة الاتفاقيات الثنائية واللجان العليا بما يخدم مواجهة الأزمة والتعامل معها على نحو تشاركى حقيقى ؟
- المدى الذى يمكن أن يستجيب به الاقتصاد المصرى على نحو أكثر مرونة فى تهيئة أكثر فاعلية وجاذبية للاستثمارات المباشرة وغير المباشرة بشكل عام ، وكيف يؤثر هذا على قطاعات الخدمات على نحو خاص ؟
- المشاريع الكبرى المفتوحة فى الاقتصاد المصرى تشكل مجالات حيوية هامة أمام الاستثمار العربى والأجنبي ، وتشكل ضرورات استثمارية هامة لمصر ، وتستوعب من خلالها قضايا التركز والانتشار السكانى ، وأهمية التنمية الحيزية اقليميا فى الحضر والريف وتشغيل أكبر للأيدى العاملة ، ومراعاة توفر الموارد مع الحفاظ على الموارد الطبيعية وصون البيئة — هل ستضمن الاجراءات المتخذة للتعامل مع الأزمة تفعيل ذلك فى الأجل المنظور وبعيد المدى فى نفس الوقت ؟
- هل تعطى الأزمة فرصة حقيقية لتطوير دور المصارف فى مصر مع تفعيل دورها فى التعامل مع الصناديق العربية ، وهيئات التمويل العربية والدولية ، ودورها التمويلى لتمويل التنمية وخططها المستقبلية فى مصر ، خاصة فيما يتعلق بالصناعات الصغيرة والمتوسطة ؟
- هل آن الآوان لتعميق ثقافة البورصات والأسواق المالية والتعريف الرشيد بدور السوق المالية فى التمويل وجذب الاستثمار فى مصر ،لجذب مشاركات واعية بعيداً عن المضاربات ، والجهل بأحد أهم مفردات الحياة الاقتصادية فى البلاد ؟
- ما هى مجالات التطوير العمرانى ودور قطاع المقاولات ، وشركات صناعة البناء ، والتأثير المتبادل على صناعات كثيرة يعتمد عليها هذا القطاع ، وعلاقة ذلك بحماية المستهلك ،وتوفير أوسع مدى لحماية المنافسة ومنع الاحتكار ، والتى شهدتها الفترة الأخيرة فى ارتفاعات غير مبررة لأسعار الحديد والأسمنت ومواد البناء بشكل عام وتأثير ذلك على الطلب الحقيقى بشكل خاص ؟
- تعانى جودة الخدمات (ضمن العوامل الرئيسية المسببة لتدنى هذه الجودة) من قصور استثماري فى الخدمات الصحية والاتصالات والمعلوماتية والسياحة ومجمل الخدمات الأخرى المساندة — ما هى

آثار الأزمة العالمية الراهنة على الارتفاع بجودة تقديم هذه الخدمات، ومعالجة البعد الاستثمارى المؤثر لا محالة لتقديم خدمات بمستويات جودة أفضل فى المستقبل القريب والبعيد ؟

- هل ما زال ممكنا الوفاء بتعهدات تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية حتى ٢٠١٥ إذا استمرت الأزمة على مدى ثلاث سنوات قادمة ؟

**وعن التغيرات السياسية والتحديات الإستراتيجية للأزمة العالمية الراهنة**

تناولت المناقشات والحوار حول الموضوع (كمحاولة للفهم وإدراك الأبعاد المرتقبة) وكمحاولة للإجابة على تساؤلات مهمة لمزيد من السعى صوب وضوح أكثر فى الرؤية واستهداف مقترحات علمية وعملية للتعامل مع ضبابية الظلال القاتمة التى ستلقيها الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة .

**وتأسيسا على ما ذكر فإننا مطالبون أن نتعامل مع التساؤلات التالية :**

- ما هو حجم تأثير الأزمة العالمية الراهنة على الأبعاد السياسية والإستراتيجية والأمنية على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية ؟
- كيف تم إدراك تعقيد التشابك بينها جميعا ؟
- ما هو حجم ونصيب المنطقة العربية فى ظل الهشاشة الإستراتيجية والأمنية القائمة ؟
- ما هى احتمالات تغيرات قادمة فى ثقل وأوزان المجالات الحيوية لدول الشرق الأوسط ككل فى ظل سنوات ستشهد المزيد من التباطؤ الاقتصادى العالمى ؟
- ما مدى تأثر مصر بكل ما يجرى على هذه الساحات وانعكاس ذلك على الأداء الاقتصادى الكلى وعلاقات مصر الاقتصادية الخارجية ؟
- ما هى طبيعة التوازنات المطلوب ان تتواءم فى إطار تأمين مسار التنمية ومسيرة خططها المستقبلية لدرء المخاطر المنظورة والكامنة وتأثيراتها على المجتمع المصرى فى الأجلين المنظور وبعيد المدى ؟

ونحن على طريق أمل كبير وإصلاح تنموى شامل يستهدف تحقيق الإصلاح والتغيير إلى الأفضل دائما ، ووقف اتساع الفجوة بين مستويات الدخل ومحاولة رشيدة لتحقيق العدالة الاجتماعية بمزيد من الحريات السياسية والمدنية ودعم الاستحقاقات الأساسية للغالبية فى برامج وأولويات عملية التنمية وترصين المشاركة فى توجهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفهم أدوار وثقل الاستثمار والعمالة والمستهلكين ومزيد من الإصرار على خلق فرص عمل متوازنة مع النمو فى عدد السكان وتصحيح التدهور البيئي والاجتماعي والانتشار السكانى على مساحة الوطن .

ونحن على هذا الطريق إلا أن أزمة الاقتصاد العالمى الراهنة وما سيلقيه ذلك من ظلال كثيفة قاتمة تزامنا مع ما يجرى على ألارض فى منطقتنا تفرض الإلحاح والتبصر بالتغيرات السياسية والتحديات

الإستراتيجية القادمة وما يستلزمه ذلك من إعادة التوازن الذى اهتز فى المنطقة والتعامل مع المأساة (وليس القضية كما تعارفنا أن تسميها) المأساة الفلسطينية والعربية لأنها ليست تأمين خط الدفاع الأول عن الأمن المصرى ولكنه الأمن والكيان العربى بأسره . وما نأمله جميعا من رأب الصدع الهائل الجارى على الأرض العربية أمنيا واستراتيجيا واقتصاديا وتنمويا — هل نستطيع دعم أسس رشيدة وعاقلة لعلاقات سوية غير منحازة ومتماسكة ملتزمة بأهداف ومصالح مشتركة فى كل الارتباطات الإستراتيجية الخارجية خاصة الأوروبية والأمريكية مع المحافظة على الاستقلال فى المعاملات العالمية بما يؤكد أولوية المصالح القومية واحترام المصالح الوطنية فى هذا الاطار .

– هل يمكن تدعيم الدور القومى والوطنى لتقوية آليات الرقابة والتحكم والدعم كلما زاد تضخم وتعقيد تداخل المنظومات العالمية والقومية والوطنية على النحو الذى يضمن دوام المحافظة على الاستقلال وضمان إدراك المصالح المشتركة فى ظل تزامن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة والأزمة الاقليمية الإستراتيجية الأمنية لزلزلة الاستقرار الذى يرتج أمنه بين الحين والآخر وكأننا بين شقى الرحى بما سينال من القدرة على مواصلة الجهد الإنسانى من أجل الإنسان أولاً وأخيراً .

وعن التحديات المؤسسية للأزمة العالمية الراهنة وبما تستدعيه الأزمة العالمية الراهنة، وبما تلقيه من ظلال قاتمة في الآجال المنظورة وبعيدة المدى على مسار ومسيرة التنمية في مصر، الاقتراب من قراءة البانوراما العالمية الراهنة في محاولة جادة لتحديد إحداثيات وموقع المشاهد المحتملة عبر الطروحات الفكرية والنقاش والحوار العلمي المأمول،

وفيما تم مناقشته في هذا الإطار يأتى الدور الآن الى التحديات المؤسسية بمفهومها الواسع على مستوياتها الدولية والإقليمية والوطنية .

وهنا يبرز أمامنا عدد من التساؤلات دار الحوار والنقاش حولها :

- هل هناك دور لتأثير تنظيمات ووظائف وأداء المؤسسات الدولية داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بحدوث الأزمة العالمية الراهنة وتداعياتها المستقبلية ؟
- ما هو حجم التأثير والتأثر للمؤسسات الاقليمية فيما يتعلق بإدارة الأزمة العالمية الراهنة، وتشابك وظائفها وأدوارها مع المؤسسات الدولية المعنية بالأمر ؟
- فيما يخص منطقتنا ( في الاقليم العربي — الاسلامي — الأفريقي ) كيف لنا أن نتصور الدور الفاعل من جانب مؤسسات ( جامعة الدول العربية — منظمة دول المؤتمر الاسلامى — منظمة الاتحاد الافريقي — منظمة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ... على سبيل المثال ) في الاقتراب

الفاعل لإدراك الأزمة ومحاولة درء مخاطرها والمساهمة في تخفيف وطأتها على بلدان تلك المنظومات ؟ وأيضا فيما يمتد الى منظومة دول حركة عدم الإنحياز ؟

إن تعقيد وتداخل المستويات الدولية والإقليمية مؤثر لا محالة على المستوى الوطنى فيما يجعل المقاربات ذات معنى — وندرك ان تعميق ذلك ليس بالأمر الهين ولكن وضوح الرؤية مدعاة قوية لتلاقي وإئتلاف الآراء من أجل المصلحة العليا لوطننا العظيم .

من منطلق المصالح العليا للوطن نرى أن نعمق التساؤلات المطلوب منا التصدى لها فى ظل ظروف تتسم بانعدام اليقين لتحديد مدى وحجم وعمق تأثير الأزمة علينا .

وما هو مطلوب منا أن نمد البصر والبصيرة الى مستقبل نحن واثقون تفاؤلا من قدرتنا للتعامل معه فى كافة الأطر المؤسسية، حكومية، ومجتمع أعمال ، ومفردات عناصر المجتمع المدنى، إداركاً للمسئولية المؤسسية الاجتماعية والتشريعية .. **وهنا يمكن لنا أن نشير الى أهمية معالجة التساؤلات التالية التى دار حولها الحوار والنقاش :**

- ما هو حجم المساهمة والمشاركة في تحمل أعباء الأزمة من جانب الحكومات ،ومجتمع رجال الأعمال، ودور مفردات وعناصر المجتمع المدنى، لأدوار جديدة ومتجددة ،على نحو من إعادة أدارك وفهم عميقين للمسئولية الاجتماعية، وتوسيع مساحات الإصلاح ،والعدالة، والمشاركة السليمة، كتشارك مجتمعى يتوافق عليه الجميع في صياغة عقد اجتماعي حقيقي جديد ( في بلدنا ) ؟
- هل تمثل كل هذه التحديات جذوراً قوية لتغيرات أساسية للمشاركة في عملية صنع واتخاذ القرار، وصياغة التشريعات التى تمثل السياج الحقيقي لضمان ديمقراطية مجتمعية في ظل الأوضاع العالمية والاقليمية والوطنية الراهنة ؟
- ما هو حجم الاصلاحات المطلوبة على كافة الأصعدة، لمقاربة التناقض بين الشفافية والآثار المترتبة على غياب المكاشفة والإفصاح في حينها، وانعكاساتها المجتمعية في ظل تغيرات وتحولات وتحديات معلوماتية، وأتساع انتشار تقنياتها ؟
- كيف يمكن استئصال شرور المركزية واللامركزية لتقوية بنية وهياكل وفاعلية الإدارة العامة والإدارة المحلية على طريق التنمية الشاملة، والتخاطب الرشيد مع الحاجات الحقيقية للمجتمع في الأجل المنظور وبعيد المدى ؟

مع إدراك عميق بتعقيد العلاقات بين مفردات هذه المستويات جميعاً كما ذكر، إلا انه يظل يحدونا أمل في المستقبل المؤسس على حياد فكرى يمتلك شجاعة التصدى لها جميعاً في مدى زمنى لا نملك فيه التردد ولنبث الأمل في مستقبل أكثر إشراقاً من أجل الأجيال القادمة .

وفي ظل القطبية الواحدة وتجليات العولمة والرأسمالية العالمية المتوحشة، وفى ظل النظام الاقتصادى العالمى الراهن، فإن خديعة قوى السوق وإنكشاف حقيقة قوى السوء وإنهيار قناع حرية الفوضى — وفوضى الحرية التى أصلت الجشع وعدم الإلتزام والتشدق بقضية أخلاقيات الأعمال التى أضحت فضائحها قرائن دامغة لقواعد الرأسمالية التى لم يعد من الممكن تطبيقها على إطلاقها ( حرية التجارة — التنافسية — الربح — قوى السوق ... الخ ).

في ظل ذلك كله فإن تحالف القوى المركزية والقوى الطرفية في منظومة بائسة يائسة تعسه تتحول عبرها الرأسمالية العالمية نحو البلوتوقراطية التى تعنى حكم تحالف طغمه الأثرياء وفحش الثراء الجشع وتداعياتها وتداخلها وتشابكها وتعقيدها مع منظومة الفوضى الاقتصادية المدمرة التى تعطي وتسمح ويتواطؤ معها مافيا المنتفعين باتجاه التسلط السياسي والإبتراز الفكرى وفساد المؤسسات الدولية المتمثلة في صندوق النقد الدولى ومجموعة البنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية، دعماً بقصد أو بغير قصد لتسلط الشركات العملاقة لتقود شبكات الأعمال العالمية فى أرجاء قطاعات الاقتصاد العالمي من خلال وكلائها وعملائها عابري القارات .

وفى ظل ترسيخ الفوضى الهدامة والبلوتو قراطية أرسيت قواعد الرضوخ والتسليم والهيمنة من خلال نظم القروض والمعونات الأجنبية، وتفاقم المديونيات ومشروطيات تسوياتها، ودفع ثمن إبتياع الشرف والكرامة لضرب أدوار وهياكل وسياسات وآداء المؤسسات الوطنية في مقتل ( وكما يقولون بدم بارد ) اقتصادياً وسياسياً واستراتيجياً ومؤسسياً وهو ما حاولنا الاقتراب منه واستمرت محاولات الاقتراب إلى التحاور حول ماهية التأثر والتأثير على مجمل تعقيد العلاقة بين التحديات المجتمعية وصورة المجتمع العالمى بكل عناصره والتغيرات الناشئة عن التحديات الثقافية، وقنوات ووسائل الإتصال والإعلام، في ظل فضاء غير متحكم فيه، وسماوات مفتوحة ،وأنماط استهلاك غير مسبوقة، وسلوكيات وافدة ، تؤثر لا محالة على تماسك النسيج السلوكى والأخلاقي والقيمى والتنظيم المجتمعى العام، وفى المحصلة النهائية إستعياء محاولة تقوية مسيرة التنمية وترشيد مساراتها . إنها الأرض الخصبة التى تهيؤها الأطراف لتوسع البلوتوقراطية بكل عبثياتها، مصادرة القديم والقائم والقادم ، ليس من حياتنا وآمال أجيالنا بل يتعدى الأمر وجودنا ذاته ، لأن التغيرات والتحولات العالمية

المعلوماتية، وانتشار تقنياتها، والسباق المحموم على تطويرها، ومواءمات تطبيقاتها، وحسن ترشيد توظيف إيجابياتها، ومولود جديد فى كل لحظة على ابتكارات وإبداعات إنسانية، ينفتح أفق لا محدود أمامها، وعالم بل عوالم جديدة غير مسبوقة فى كل ميادين ومجالات كل ما يتصل بمجتمع المعلومات ، واقتصاد المعلومات ، والثقافة العلمية المعلوماتية المتسارعة .. كل ذلك كان من المأمول والمفترض والمنشود فيه خدمة قيم الإصلاح والشفافية والمكاشفة، وترصين قيم وأخلاق والتزام ادعى العالم تحت مسميات كثيرة أنها " حاكمية " أو " حوكمة " ترسى قواعد وادوات ومعايير ترفض بل وتمنع ما يبدد غشاوات كثيرة طفت على نحو غث ، جشعا وفسادا وإفسادا وخداعا، مما أستدعى قناعات عن خلل الأنظمة، وسوء مقاصد الأداء، ونشر الشرور، التى أخذت تستشرى فى العقل والضمير الإنساني على كافة الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية والقطاعية .

وطالت كافة التغيرات العالمية بتحدياتها الراهنة لتعبر عن أزمة وكارثة زرعت أدران سلوكية وثقافية وقيمية واجتماعية لتوهن ليس فقط من بنية الاقتصاد العالمى فقط ، ولكن لتسرطن بسوء سلوك مقصود ومريض لتضرب منجزات الماضى وتدمر معطيات الحاضر وتفقد الأمل فى كل آمال المستقبل لأجيال لم تولد بعد .

وتبقى الثقافة العلمية وقضايا المعلومات ساحة فكر إنساني مطلوب الإبحار فيه ممن يمتلكون ناصية العلم والمعرفة والخبرة والقيم السلوكية والإنسانية والمجتمعية ... فيما يجعل لكل هذه القيم معنى وإدراكا وفهما ... ويظل الإنسان سببا ونتيجة وهدفا وأملا ... ويظل العقل الإنساني هو أعظم ما منح الله فى خلقه من حكمة ورشد لتنمية عادلة نود أن تصل ثمارها إلى البشر الذين استخلفهم الله خيرا وعدلا وحكمه ... وبعد ... كيف يرتبط كل ذلك عرضا وتحليلا وحوارا فى كل ما يتصل بكل التحديات والتغيرات لكل ما يحيط بنا فى إطار معقد لكافة الأزمات العالمية الراهنة .

وعن التحذير والتبصير بمخاطر المناخ والتأثير على البيئة والموارد الطبيعية فى ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة وتأكيد مراكز البحوث الراقية فى أنحاء العالم على خطورة التحديات المحتملة القادمة، أثر التغيرات والتقلبات المناخية غير المسبوقة والحادة، وما تنذر به نتائج البحوث العلمية والدراسات والتوقعات من آثار مدمرة على البيئة بشكل عام، ومواطن الخلل المتزايد فى النظام المناخى والنظم البيئية للأقاليم والدول، وانعكاس ذلك أثرا على استخدامات وتعبئة الموارد الطبيعية . إن الخطورة هنا نابعة من الإحساس بالتراخى أو التضارب لدى الجهات المعنية أن تأخذ الأمر بمستوى الجدية والحسم المطلوب لوضع تصورات فى إطار الرؤية الاستراتيجية الشاملة للتنمية فى

ذراعها المناخى البيئى الموارد على مستوى الوطن – من سيتعامل مع هذه التحديات وما هى المؤسسات المسئولة عن ذلك ؟ متى سيتم إعلان صحيح للاهتمام المطلوب والمفروض لوضع تصور وسيناريوهات مستقبلية للمخاطر القادمة ؟ وعند حدوثها أو وقوعها (لا قدر الله) كيف لنا أن تدار هذه الكوارث بمضمون علمى على النحو الذى يقلل من أثر هذه المخاطر على استدامة عملية التنمية ؟ ما هى التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وموارد المياه إذا لم يتم التحسب لذلك من الآن ؟ كيف يرتبط ذلك جذريا مع التعامل الدائم لقضايا أزمات الغذاء والطاقة على المدى القريب والبعيد من أجل الأجيال القادمة فى ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة ؟

وقد تناول الحوار النقاش الحقائق التالية :

- ارتفع متوسط سطح البحر على مستوى العالم من١٠ إلى ٢٠ سم منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى نهاية القرن العشرين .
- بحلول عام٢١٠٠ سوف يتراوح الارتفاع فى مستوى سطح البحر من ١٨ إلى ٥٩ سم ، مما سيهدد العديد من المناطق بالغرق وخاصة الأراضى المنخفضة والمدن الساحلية .
- بدأت العديد من المناطق فى العالم فى رصد آثار التغيرات المناخية والتى تمثلت فى ذوبان الجليد نتيجة ارتفاع درجات الحرارة ، حيث تقلص الغطاء الجليدى بنسبة ١٠٪ فى الجزء الأعلى من نصف الكرة الشمالى منذ عام ١٩٦٠ حتى ٢٠٠١ ، وتقلصت مساحة الغطاء الجليدى فى القطب الشمالى بنسبة تراوحت ما بين ١٠-١٥٪ خلال فترات الربيع والصيف ، ونقص سمك طبقة الغطاء الجليدى فى القطب الشمالى بحوالى ٤٠٪ ، كما تقلصت فترة تجمد البحيرات والأنهار بحوالى أسبوعين خلال القرن العشرين .
- بلغت إنبعاثات ثانى أكسيد الكربون فى الولايات المتحدة الأمريكية حوالى ٦ مليارات طن مترى عام ٢٠٠٤ مرتفعة بحوالى ٢٥,٥٪ مقارنة بعام ١٩٩٠ وتعتبر الولايات المتحدة المساهم الأكبر فى إنبعاثات غاز ثانى أكسيد الكربون على مستوى العالم .
- تأثير التغيرات المناخية على العالم يشمل التأثير على منظومات الموارد المائية والزراعة ، ارتفاع مستوى سطح البحر – الكوارث البيئية – الكوارث الصحية .
- المواجهة الدولية لآثار التغيرات المناخية كانت فى كيوتو باليابان فى ديسمبر ١٩٩٧ " مؤتمر الأطراف الثالث " والذى صدقت عليه ١٨٤ دولة حيث يلزم البرتوكول الدول الصناعية بتقليل إنبعاثاتها من غازات الاحتباس الحرارى المسببة لتغير المناخ . وقد التزمت ٣٧ دولة بخفض

الإنبعاثات حتى عام ٢٠١٢ بنسبة ٥٪ عن مستوى الإنبعاثات عام ١٩٩٠ ، وقد حدد البرتوكول ثلاث آليات يمكن من خلالها تقليل إنبعاثات غازات الدفيئة وهى :

- تجارة الإنبعاثات Emissions Trading
- آلية التنمية النظيفة Clean Development Mechanism
- التنفيذ المشترك Joint Implementation

وأخذ النقاش بعين الإعتبار مجمل ما توصل إليه الآخرون من حقائق تضمنت الآتى :

- منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD فى دراستها للآثار المترتبة على ارتفاع مستوى سطح البحر توقعت أنه فى حالة الارتفاع بحوالى ٣٠سم بحلول ٢٠٢٥ ستفقد مدينة الإسكندرية حوالى ١٩ كم$^{٢}$ من مساحتها ، وسيتم تهجير حوالى ٥٤٥ ألف نسمة بالإضافة إلى فقدان نحو ٧٠,٥ ألف وظيفة ، وفى حالة الارتفاع بحوالى ٥٠سم بحلول ٢٠٥٠ ستفقد مدينة الإسكندرية حوالى ٣١,٧ كم$^{٢}$ من مساحتها ، وسيتم تهجير حوالى ١,٥ مليون شخص بالإضافة إلى فقدان نحو ١٩٥,٤ ألف وظيفة . وبالنسبة لما سيحدث فى بورسعيد ستخسر المدينة (شاطىء + عمران + الصناعة + البيئة البحرية) حوالى ٢١,٨ كم$^{٢}$ بالإضافة إلى فقدان نحو ٦٨ ألف وظيفة ، ولن ينجو وسط الدلتا من نفس الآثار خاصة فى منطقة البرلس .
- فى حالة ارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار متر واحد فسوف يتسبب ذلك فى وجود حوالى ٣,٥ ملايين لاجىء بيئى فى مصر .
- طبقا للدراسة التى أعدتها منظمة الصحة العالمية عام ٢٠٠٠ والتى أوضحت أن مصر تقع فى المجموعة الثالثة من بين اربع مجموعات من حيث عدد الوفيات المتوقع نتيجة التغيرات المناخية ، حيث من المتوقع أن يتراوح عدد الوفيات نتيجة التغيرات المناخية من ٤٠ إلى ٨٠ شخص لكل مليون نسمة .
- أوضح استخدام بعض النماذج والسيناريوهات المختلفة لقياس تأثير التغيرات المناخية على إنتاج بعض المحاصيل فى مصر ، أنه من المتوقع انخفاض انتاجية القمح والذرة بنسبة ١٨٪ و ١٩٪ على التوالى بحلول عام ٢٠٥٠ بينما يتوقع أن ترتفع إنتاجية القطن بنسبة ٣١٪ ومع زيادة درجة الحرارة بنحو ١,٥ درجة مئوية من المتوقع انخفاض انتاجية القمح بنسبة ٩٪ فى حين يتوقع أن ترتفع انتاجية القطن بنسبة ١٧٪ وذلك بحلول عام ٢٠٥٠ ولا يخفى تأسيسا على هذه السيناريوهات مدى

التغير فى خريطة التوزيع الجغرافى للمحاصيل الزراعية وزيادة معدلات التصحر وزيادة الاحتياج إلى الماء مع ارتفاع معدلات النحر وتآكل التربة مما سيصيب العائد المزرعى فى مقتل

- كانت مصر من أوائل الدول العربية التى وقعت على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغيرات المناخية فى عام ١٩٩٢ والتى دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٩٤ ، ومنذ ذلك الحين شرعت مصر فى وضع خطة قومية للتغيرات المناخية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للدراسات القطرية ، وشكلت مصر "اللجنة الوطنية للتغيرات المناخية" عام ١٩٩٧ ، وقامت وزارة الدولة لشئون البيئة بالتنسيق مع الوزارات المعنية لتنفيذ مشروع "**الإبلاغ الوطنى الثانى لمصر**" ، كما بدأت مصر فى الاستفادة من المشاركة فى تنفيذ مشروعات آلية التنمية النظيفة بعد أن تم التصديق على بروتوكول كيوتو فى يناير ٢٠٠٥ .

- تم إعادة تشكيل "**اللجنة الوطنية للتغيرات المناخية**" بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٢ لسنة ٢٠٠٧ برئاسة وزير الدولة لشئون البيئة ونخبة من العلماء والخبراء من مختلف الوزارات والجهات المعنية لتباشر اللجنة تفعيل الجهود فى مجال التغيرات المناخية .

- اعتمدت مصر إجراءات لإستراتيجية التكيف ببعض الاقتراحات فى القطاعات المختلفة: المياه، الزراعة، البنية الأساسية، المستوطنات بما فيها المناطق الساحلية، الصحة البشرية، السياحة، النقل، الطاقة وإيضاح الفرص الرئيسية للتنفيذ .

**وعن التغيرات العلمية والتحديات التكنولوجية للأزمة العالمية الراهنة**

فقد عمق العرض ومجمل المناقشات ما يعانيه الاقتصاد الحقيقى من هبوط متزايد فى دورته الدموية لا نرجو لها أن تصل إلى خطها الأحمر على حدود سكتة قلبية ، إن المنقذ الأصيل هو العلم هو البحث العلمى هو ما ينعكس من مؤسساته على تأصيل فكر التحدى، لإقرار استراتيجي لبرنامج قومى معلن طويل المدى للتنمية العلمية والتكنولوجية، وما ينعكس من ذلك على كافة القطاعات (إنتاجية وخدمية) بكل فروعها. فالقضية ستبقى دائما هى التراكم، هى القيم المضافة الحقيقية المتأتية والناتجة من إنتاج مرتفع الجودة، ينافس فى الأسواق الخارجية توازيا مع تحقيق الكفاية فى السوق الداخلى. إن ذلك يرتبط نهائيا بمدى استجابة هذه التغيرات العلمية الواجبة الملحة للتحديات التكنولوجية الحديثة وتطبيقاتها المطلوبة على العمق والمساحة العريضة على أرض الوطن وإمتداد ذلك إلى دوائر التعاون الاقليمى والدولى .

هل نقبل بهذه التحديات من منظور استراتيجى لتحديد صياغات فكر التنمية إستكمالا لكل ما تم من حوار حول مجمل التغيرات والتحديات المالية، والاقتصادية، والتنموية، والسياسية، والإستراتيجية، والمؤسسية، والاجتماعية،والثقافية، والإعلامية، والمعلوماتية، والبيئية، والموارية، التى غطت برنامجنا لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ليترابط كل ذلك معا للتعامل مع تعقيد وتشابك واستمرار أزمات الطاقة والمناخ والغذاء وليشكل ذلك كله مقاربات تتيح الأمل على المدى القريب والبعيد من أجل الأجيال القادمة، فى ظل أزمة مالية اقتصادية عالمية لا يعلم مداها وأصدائها وانعكاساتها وتداعياتها على كافة مناحى الحياة والأقاليم والدول إلا الله مهما اجتهد جهابذة الاقتصاد عبر مدارس الفكر وطرح الأفكار وأطواق الإنقاذ على المدى المنظور وغير المتيقن منه طويل الأجل ؟ وسيمينار الثلاثاء بمعهد التخطيط القومى عبر مسيرته وبرنامج موسم عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ أسعده أن يشرف بمساهمة كوكبة من رجالات الوطن على مدى حلقاته الثمانى حديثاً وحواراً كانوا فرساناً للفكر ونبلاءً للكلمة والحوار من أجل الوطن .

- الحلقة الأولى : المشهد المصرى للتنمية والبانوراما العالمية الآن

٢٠٠٨/١١/١٨ – أ.د. عبد العزيز حجازى ، رئيس وزراء مصر الأسبق ، رئيس الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية .

- الحلقة الثانية : التغيرات الاقتصادية وتحديات الأزمة العالمية الراهنة

٢٠٠٨/١٢/٢٣ – أ.د. مصطفى السعيد ، أستاذ الإقتصاد ، وزير الإقتصاد الأسبق ، رئيس اللجنة الاقتصادية ، مجلس الشعب .

أ.د. إبراهيم العيسوى ، أستاذ الإقتصاد ، مستشار معهد التخطيط القومى .

- الحلقة الثالثة : التغيرات السياسية والتحديات الإستراتيجية للأزمة العالمية الراهنة

٢٠٠٩/١/٢٧ – أ.د. أسامة الباز ، المستشار السياسى للسيد رئيس الجمهورية ، لواء دكتور أحمد عبد الحليم ، خبير إستراتيجى ، عضو مجلس الشعب .

أ.د. محمد عبد الشفيع عيسى ،أستاذ العلاقات الإقتصادية الدولية ، مستشار معهد التخطيط القومى

- الحلقة الرابعة : التحديات المؤسسية للأزمة العالمية الراهنة

٢٠٠٩/٢/٢٤ – أ.د. يحيى الجمل ، أستاذ القانون / جامعة القاهرة ، وزير التنمية الإدارية الأسبق.

- الحلقة الخامسة : التغيرات الإجتماعية والتحديات الثقافية والإعلامية للأزمة العالمية الراهنة

٢٠٠٩/٣/٣١ – أ. السيد ياسين ، مستشار مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام ، أ.د. خضر أبو قورة ، أستاذ الإجتماع ، مستشار التنمية البشرية بمعهد التخطيط القومى .

- الحلقة السادسة : التغيرات المعلوماتية وتحديات الرقابة والشفافية للأزمة العالمية الراهنة

٢٠٠٩/٤/٢١ – أ.د. نبيل على ، خبير هندسة المعلومات وهندسة اللغة فى العالم العربى ، أ.د. على نصار، أستاذ المستقبليات ، مستشار معهد التخطيط القومى .

- الحلقة السابعة : التغيرات المناخية وتأثيراتها على البيئة والموارد الطبيعية فى ظل الأزمة العالمية الراهنة

٢٠٠٩/٥/٢٦ – أ.د. محمد الراعى ، المدير السابق للمعهد العالى للدراسات العليا والبحوث/ جامعة الإسكندرية ، أ.د. وفاء أحمد عبد الله ، أستاذ البيئة ، مستشار معهد التخطيط القومى .

- الحلقة الثامنة : التغيرات العلمية والتحديات التكنولوجية للأزمة العالمية الراهنة

٢٠٠٩/٦/٢٣ – أ.د. إسماعيل سراج الدين ، مدير مكتبة الإسكندرية .

وفى مشاركة الحضور التى قارب حوالى أكثر من ١٠٠٠ مشارك عبر حلقات الموسم كان نصيب نخب المثقفين ورجال الفكر وطلاب البحث العلمى ومتخذى وصناع القرار فى المناقشات والحوار ما يقارب حوالى أكثر من ١٠٠ ستوثق إبداعاتهم الحوارية والفكرية لتدارس القضايا وتبادل الآراء على صفحات وثيقة تقرير بكتاب تعبر عن منتج موسم عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ليمثل بين يدى القارىء فى القريب العاجل إن شاء الله .

إن ذلك كله لم يكن ممكنا لولا توفيق من الله سبحانه وتعالى وتعاون وتنسيق مخلص لفريق عمل السيمينار وكافة أعضاء أسرة معهد التخطيط القومى الذى يشرفها دائما أن تعلى تاريخ هذا الصرح الرصين وهو بصدد إحتفاله بيوبيله الذهبى .